مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19،العدد 74-75 (ربيع/صيف 2008)،ص 41

محمود ميعاري*

تطور هوية الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر"

تبحث هذه الدراسة السوسيولوجية في تطور هوية الفلسطينيين في كل من إسرائيل، والضفة الغربية، وقطاع غزة. ويرى الكاتب أن الفلسطينيين خضعوا لمسارات مختلفة في هوياتهم بحسب أماكن انتشارهم؛ فبينما كانت الهوية القومية العربية مهيمنة في الضفة والقطاع في المرحلة الأولى بعد النكبة، شهدت المرحلة الثانية ظهور النزعة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما بعد هزيمة الخامس من حزيران/يونيو 1967. ويلاحظ الباحث أن ثمة ارتداداً نحو الهويات الأُخرى بعد اتفاق أوسلو مثل الهوية الدينية والحمائلية وغيرها. ويقسِّم الباحث مراحل تطور هوية الفلسطينيين إلى ثلاث مراحل: الأولى، 1948 – 1967؛ الثانية، 1967 – 1993؛ الثالثة، 1993 فصاعداً. وهو يرصد التغيرات التي طرأت على الهوية في كل مرحلة، وارتباط ذلك بالمرحلة اللاحقة.

تتناول هذه الدراسة تطور هوية الفلسطينيين الجماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهوية الفلسطينيين في إسرائيل منذ نكبة 1948 حتى اليوم. فقد تطورت هذه الهوية عبر مراحل ثلاث خلال الفترات التالية: 1948 – 1967؛ 1967 – 1993؛ المرحلة الأخيرة هي التي أعقبت اتفاق أوسلو الموقع في أيلول/سبتمبر 1993، والتي لا تزال مستمرة إلى اليوم. في المرحلة الأولى سادت الهوية القومية العربية في الضفة والقطاع، وبعدها الهويتان الأردنية في الضفة والوطنية الفلسطينية في القطاع، بينما سادت أولاً الهوية الإسرائيلية أو العربية الإسرائيلية، بين الفلسطينيين في إسرائيل، ثم الهوية القومية العربية. وفي مرحلة 1967 – 1993 أخذت الهوية الوطنية الفلسطينية تنمو وتتعزز، بالتدريج، حتى أصبحت هي الهوية المسيطرة بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وبينهم في إسرائيل. وفيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة، مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، فالهوية الفلسطينية حافظت على قوتها في الضفة والقطاع، لكنها فقدت جزءاً من هيمنتها بسبب تعزز الهويات التقليدية، وخصوصاً الهويتين الدينية والحمائلية (أو العشائرية). أمّا بين الفلسطينيين في إسرائيل، فقد تعززت الهويات التقليدية (الدينية والمحلية والحمائلية) على حساب الهوية الفلسطينية، مع أنها بقيت أقوى كثيراً من الهوية الإسرائيلية.

مقدمة

على عكس الهوية الشخصية (personal identity) المكونة من خصائص فردية تميز الشخص من أفراد جماعته (مثل مجتهد، ذكي، شجاع، إلخ)، فإن الهوية الجماعية (collective identity) تتكون من خصائص جماعية يشترك فيها الشخص مع أفراد الجماعة (أو الجماعات) التي ينتمي إليها (مثل عربي، فلسطيني، مسلم أو مسيحي، خليلي، إلخ)، وهي تعني إدراكه (أو وعيه أو شعوره) أنه ينتمي إلى جماعة (أو جماعات) معينة. وبما أن الشخص ينتمي إلى عدد كبير من الجماعات (مثل العائلة، الحمولة، مكان السكن، الحزب السياسي، الديانة، الدولة، الشعب، الأمة، إلخ)، فإن هويته الجماعة تتكون من عدة مركّبات (أو هويات فرعية) مساوية لعدد من الجماعات التي ينتمي إليها. فهوية الفلسطيني الجماعية تتكون من عدة هويات أساسية، أهمها: الهوية الوطنية الفلسطينية؛ الهوية القومية العربية؛ الهوية الدينية؛ الهوية المحلية (أو المناطقية)؛ الهوية الحمائلية. وعلى الرغم من أن الهوية هي وضع ذاتي (إدراك أو وعي أو شعور)، فإنها تتأثر بعوامل موضوعية يشترك فيها أفراد الجماعة، مثل الأرض واللغة والتاريخ والثقافة.

والهوية الجماعية ليست ثابتة، بل قابلة للتغير من فترة إلى أُخرى نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة. فالهوية التي كانت سائدة لدى الفلسطينيين، ولدى بقية العرب في أواخر العهد العثماني هي الهوية الإسلامية، وربما العثمانية أيضاً. فقد نظر المسلمون العرب إلى الإمبراطورية العثمانية باعتبارها دولة الخلافة، ورأوا أنهم يعيشون في دولتهم ويساهمون في خدمتها (البديري 1995، ص 7 – 8). أمّا خلال الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهايتها، فقد تقدمت الهوية العربية على منافستيها، العثمانية والإسلامية، وحظيت بتأييد شعبي واسع، وذلك بأن الوحدة العربية، أو وحدة فلسطين مع سورية، اعتبرتا الوسيلة الوحيدة لمنع إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين (Porat 1975, pp. 121-122).

بعد الحرب العالمية الأولى، ومع فصل فلسطين عن سورية ووضعها تحت الانتداب البريطاني وتكثيف الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بدأت تنمو بالتدريج هوية وطنية فلسطينية، تقوم على الانتماء إلى فلسطين بصفتها وحدة منفصلة عن سورية (براند 1991، ص 14). ومع ذلك بقيت الهوية الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب ضعيفة نسبياً بسبب تعزز الهويات الضيقة، وخصوصاً الهوية الحمائلية (أو العشائرية)، وتمثل ذلك في النزاع الحاد والمستمر بين عائلتَي الحسيني والنشاشيبي بشأن السيطرة والزعامة في فلسطين (Nashif 1977, p. 120). وفضلاً عن الهويات العائلية والمحلية والحزبية الضيقة، فقد تعززت الهوية القومية العربية حتى غدت الدول العربية المجاورة، منذ أواسط الثلاثينيات، صاحبة القول الفصل في قضايا أهالي فلسطين العرب (البديري، مصدر سبق ذكره، ص 16).

لم يحقق اعتماد عرب فلسطين على الدول العربية نتائجه المرجوة، إذ انتهت حرب 1948 بخسارة العرب وبإقامة دولة إسرائيل على أربعة أخماس أراضي فلسطين تقريباً، الأمر الذي أدى إلى تشريد نحو 750.000 عربي فلسطيني عن ديارهم، وتوزيعهم على الجزء المتبقي من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وعلى الدول العربية المجاورة (وخصوصاً في الأردن ولبنان وسورية). وبقي في إسرائيل، بحسب الإحصاءات الإسرائيلية، نحو 156.000 عربي فلسطيني فقط، وفصل الخط الأخضر(1) بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية التي ضُمت لاحقاً إلى الأردن، وقطاع غزة الذي وُضع بإشراف الإدارة المصرية، ونتج من ذلك أن بدأت تظهر فوارق في الهوية الجماعية بين الفلسطينيين في التجمعات الفلسطينية الثلاثة. فالفلسطينيون في إسرائيل مُنحوا الجنسية الإسرائيلية، بينما مُنح الفلسطينيون في الضفة الجنسية الأردنية. وهكذا أضيفت هوية فرعية جديدة إلى هوية الفلسطينيين الجماعية في إسرائيل (الهوية الإسرائيلية)، وهوية فرعية جديدة إلى هوية الفلسطينيين في الضفة (الهوية الأردنية). أمّا الفلسطينيون في القطاع فلم يُمنحوا الجنسية المصرية، ولذلك فإنها لم تكن واردة بالنسبة إليهم.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور الهوية الجماعية للفلسطينيين المقيمين على جانبي "الخط الأخضر" منذ نكبة 1948 حتى اليوم، ويركز على أثر كل من اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993، وقيام السلطة الفلسطينية بعد ذلك في الضفة والقطاع، في هذه الهوية. ولهذا الغرض ستتم دراسة تطورها عبر ثلاث مراحل رئيسية هي: 1948 – 1967، و1967 – 1993، والمرحلة الثالثة والأخيرة منذ اتفاق أوسلو سنة 1993 حتى اليوم.(2)

أولاً: الهوية في الفترة 1948 – 1967

(أ) الهوية في الضفة الغربية وقطاع غزة

بعد نكبة 1948، وخصوصاً بعد ثورة الضباط الأحرار في مصر في سنة 1952، تعززت الحركة القومية العربية في المنطقة بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. واعتمد الفلسطينيون بتجمعاتهم المتعددة على هذه الحركة، وعلى جمال عبد الناصر بالذات، لتحرير أرضهم المحتلة، فانضم فلسطينيون كثيرون إلى تنظيمات قومية عربية، وإلى حركة القوميين العرب خاصة. وقد شددت هذه التنظيمات على أن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد للانتصار على إسرائيل وعلى الاستعمار عامة (Baumgarten 2005, pp. 26-28). ونتيجة ذلك، بقيت الهوية القومية العربية هي السائدة لدى الفلسطينيين في العقدين اللذين أعقبا النكبة.

ومع أن الهوية الوطنية الفلسطينية بقيت ضعيفة نسبياً في هذه الفترة، فقد تطورت في القطاع أكثر منها في الضفة. ويعود ذلك إلى عاملين رئيسيين هما: (1) الحكم المصري لم يضم قطاع غزة إلى مصر، بل اعتبره أرضاً فلسطينية، ولذلك لم يضع نفسه في مجابهة مع الهوية الفلسطينية. (2) ظهرت في القطاع طوال فترة الحكم المصري عدة أحزاب وتنظيمات سياسية أهمها: الإخوان المسلمون؛ الحزب الشيوعي الفلسطيني؛ حزب البعث؛ حركة القوميين العرب؛ تنظيم "فتح". ومع أن بعض هذه الأحزاب، وخصوصاً الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي، مُنع في فترات معينة، إلاّ إنه أعطى القضية الفلسطينية الأولوية في أيديولوجياته، وعمل على تعبئة الجمهور الفلسطيني وتعزيز وعيه السياسي (أبو عمرو 1987). وهذه العوامل ربما تفسر الدور البارز الذي أداه فلسطينيو القطاع في إعادة بناء

الحقل السياسي الفلسطيني، ولا سيما في تأسيس تنظيم "فتح"، إذ إن القادة الأوائل لحركة "فتح" هم من القطاع (هلال 2002، ص 36).

وعلى عكس قطاع غزة، تأخر تطور الهوية الفلسطينية في الضفة الغربية، التي ضُمت إلى الأردن في سنة 1951. فقد انتهج النظام الأردني سياسة تهدف شكلياً إلى دمج فلسطينيي الضفة في الدولة من خلال منحهم حقوقاً مدنية متساوية بحسب قانون المواطنة في سنة 1954، واستيعاب جزء كبير من الأيدي العاملة الفلسطينية في البيروقراطية الحكومية والعسكرية. ومع ذلك، فإن سياسة الدمج كانت شكلية ورمزية، لأن الوظائف العليا احتلها أساساً أردنيون أصليون. كذلك فإن النظام الأردني عارض الهوية الفلسطينية، واتخذ خطوات نشيطة لإضعافها، وعمل على توليد هوية أردنية بديلة (البديري، مصدر سبق ذكره، ص 17 – 18؛ هلال 2002، ص 34؛ صايغ 1983، ص 136؛ Nassar 2001/2002, p. 35).

وبهدف إحكام السيطرة على الضفة الغربية وتعزيز ولاء سكانها للدولة الأردنية، اتخذ النظام الهاشمي عدة إجراءات أهمها: (1) تهميش مكانة القدس، ونقل الدوائر الحكومية كلها التي أنشأتها حكومة الانتداب في القدس إلى عمّان التي اعتُبرت مركزاً سياسياً وإدارياً واقتصادياً للدولة؛ (2) دعم الزعامات الفلسطينية التقليدية المتمثلة في وجهاء العشائر، ودمجها في العملية السياسية في الأردن؛ (3) العمل على تفتيت الزعامات الفلسطينية في الضفة، وإشغالها بقضايا محلية تتعلق بالبلديات والمجالس القروية، وذلك لمنع ظهور زعامة مركزية ربما تطالب بإقامة كيان فلسطيني مستقل. وكانت النتيجة أن تقوقعت هذه الزعامات، كل واحدة في منطقتها، يصارع بعضها بعضاً محلياً، وتستعين بالسلطة المركزية عند استفحال الخلافات لتكون حكماً يفصل في منازعاتها (الجرباوي 1996، ص 41 – 42).

ومع أنه لم تجر في هذه المرحلة أبحاث ميدانية متعلقة بالهوية الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية، فهنالك أساس للافتراض أن الهوية القومية العربية كانت سائدة فيهما، ذلك بأن الفلسطينيين في هذه المرحلة اعتبروا القومية العربية السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، بينما حلّ في المرتبة الثانية كل من الهوية الفلسطينية في القطاع والهوية الأردنية في الضفة. ففي حين أن الإدارة المصرية لم تضم القطاع إلى مصر، بل حافظت على هويته الفلسطينية، ضم النظام الأردني الضفة إليه، وعمل على إضعاف الهوية الفلسطينية وإبدالها بهوية أردنية.

(ب) الهوية لدى الفلسطينيين في إسرائيل

بعد نكبة 1948، وجد الفلسطينيون داخل إسرائيل أنفسهم أقلية غريبة في وطنها ومعزولة عن بقية شعبها وأبناء أمتها. وبما أن النخب السياسية والدينية والاقتصادية والتعليمية كلها، والتي كانت متمركزة في المدن، نزحت خلال الحرب، فإن هذه الأقلية بقيت من دون قيادة قطرية ترعى مصالحها وتدافع عن حقوقها.

لقد انتهجت السلطات الإسرائيلية سياسة مزدوجة نحو أبناء الأقلية الفلسطينية، فمنحتهم، من ناحية أولى، الجنسية الإسرائيلية واعتبرتهم قانونياً مواطنين إسرائيليين، ومن ناحية ثانية، أحكمت السيطرة عليهم من خلال فرض نظام الحكم العسكري الذي بقي سارياً حتى سنة 1966. وبموجب هذا النظام قُسمت التجمعات الفلسطينية إلى عدد من "المناطق المغلقة"، ومُنع الفلسطينيون من التنقل بينها إلاّ بتصريح من الحاكم العسكري. وطبقت السلطات على المواطنين الفلسطينيين السياسة الاستعمارية القديمة نفسها، سياسة "فرق تسد"، فعززت الانقسامات الداخلية بينهم، بحسب الدين والحمولة والمنطقة الجغرافية، كما نجحت في تمزيق الأقلية الفلسطينية، وفي تقليص الاتصال والتفاعل الاجتماعي فيما بينها. ونجم عن ذلك أن تعززت لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل الهويات التقليدية الضيقة، وخصوصاً المحلية والحمائلية، وركدت لديهم في المقابل الهوية الوطنية الفلسطينية (ميعاري 1992، ص 12).

وبما أن الفلسطينيين في إسرائيل كانوا في هذه الفترة أقلية مهزومة ومحبطة وممزقة، ومن دون قيادة، ومعزولة عن محيطها الفلسطيني والعربي، وخاضعة لحكم عسكري شديد وظالم، فقد استسلموا للواقع الجديد، وأخذوا يعرّفون عن أنفسهم بمصطلحات إسرائيلية. ففي بحث أجراه يوحنان بيرس ونيرا يوفال – ديفيس بشأن هوية الفلسطينيين في إسرائيل في سنة 1966، وجدا أن ترتيب الهويات، من الأقوى إلى الأضعف، كان كالتالي: إسرائيلياً، عربياً – إسرائيلياً، عربياً، وأخيراً فلسطينياً (بيرس ويوفال – ديفيس 1968؛ Peres and Yuval-Davis, 1969). وانعكست سيادة الهوية الإسرائيلية، أو العربية الإسرائيلية، من خلال ازدياد نسبة المواطنين الفلسطينيين

المشاركين في انتخابات الكنيست، في الفترة 1949 – 1965، إذ ارتفعت من 79٪ إلى 92٪ على التوالي، وبتصويت أغلبيتهم (76٪ – 89٪) للأحزاب الصهيونية وللقوائم العربية المرتبطة بها (ميعاري 1986، ص 226). ويذكر من عاصر هذه الفترة بين الفلسطينيين في إسرائيل كيف كان مواطنون فلسطينيون كثيرون يشاركون في احتفالات "يوم استقلال دولة إسرائيل" في مختلف القرى العربية.

لم يتنازل الفلسطينيون في إسرائيل، في هذه الفترة، عن هويتهم القومية العربية. إن تعريفهم لأنفسهم بأنهم "إسرائيليون" أو "عرب – إسرائيليون"، ورغبتهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال استيعابهم في سوق العمل الإسرائيلية لم يتناقضا، من وجهة نظرهم، مع تأييدهم الكبير للحركة القومية العربية بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في خمسينيات القرن الماضي وستينياته. ويذكر من عاصر هذه الفترة أيضاً، كيف كان الفلسطينيون في إسرائيل يتجمعون أمام أجهزة المذياع لسماع خطابات جمال عبد الناصر وتعليقات أحمد سعيد.(3)

كيف وفق الفلسطينيون في إسرائيل في هذه الفترة بين المركّبين الإسرائيلي والعربي في هويتهم على الرغم من التناقض بينهما؟ يبدو أنهم فعلوا ذلك، كما يعتقد يوحنان بيرس ونيرا يوفال – ديفيس (بيرس ويوفال – ديفيس، مصدر سبق ذكره؛ Peres and Yuval-Davis, op. cit.)، من خلال آلية سيكولوجية، هي آلية التجزئة (compartmentalization)، إذ يبدو أنهم فصلوا (أو ميّزوا) في هويتهم بين المستوى الأيديولوجي – الجمعي، الذي يتعلق بالقيم والمصالح القومية العليا، وبين المستوى الواقعي – الفردي، الذي يتعلق بمصالح الفرد وبقواعد السلوك في الحياة اليومية. وهكذا سيطرت في المستوى الأول الهوية العربية وفي المستوى الثاني الهوية الإسرائيلية.

ثانياً: الهوية
في الفترة 1967 – 1993

(أ) الهوية في
الضفة الغربية وقطاع غزة

أدى فشل الحركة القومية العربية في تحقيق الوحدة العربية وفي تحرير فلسطين، كما انعكس في هزيمة العرب في حرب 5 حزيران/يونيو 1967، إلى تعزز الهوية الوطنية الفلسطينية، والاعتقاد لدى الفلسطينيين أنه ينبغي لهم الاعتماد على أنفسهم، لا على الأنظمة العربية، في نضالهم ضد إسرائيل. فسيطرت بعد الحرب حركة التحرير الوطني الفلسطيني ("فتح") على منظمة التحرير الفلسطينية، التي أقيمت في سنة 1964، وعلى عكس الحركة القومية العربية التي اعتبرت الوحدة العربية السبيل إلى تحرير فلسطين، انتهجت هذه الحركة أيديولوجيا وطنية فلسطينية ترى أن الفلسطينيين هم من سيحرر فلسطين، وأن اللاجئين سيقومون بدور مركزي في هذه العملية، ولهذا شددت على الهوية الوطنية الفلسطينية، واعتبرتها شرطاً ضرورياً لتحرير فلسطين (Baumgarten, op. cit., pp. 30-33).

ومنذ أوائل سبعينيات القرن الماضي حدثت عدة تطورات خارجية (خارج فلسطين) ساهمت في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية لدى الفلسطينيين في تجمعاتهم كافة (ميعاري 1992؛ ميعاري 1986؛ صايغ، مصدر سبق ذكره):

(1) حرب 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973 التي لم تنته، بعكس الحروب السابقة، بانتصار إسرائيلي ساحق، وإنما بنوع من التعادل، إذ حطمت أسطورة "الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر"، وجددت ثقة العرب بأنفسهم.

(2) اتساع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وانعكس ذلك في قبول منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1974 عضواً مراقباً في الأمم المتحدة.

(3) توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل في سنة 1979، إذ رأى الفلسطينيون فيه اتفاقاً منفرداً ومضراً بالقضية الفلسطينية.

(4) ارتكاب بعض العرب عدداً من المجازر ضد الفلسطينيين، كان أبشعها مجزرة صبرا وشاتيلا في سنة 1982.

(5) تشديد السلطات الإسرائيلية قبضتها الحديدية على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتصعيد اعتداءاتها على مخيمات اللاجئين في لبنان. وقد وصلت هذه الاعتداءات إلى ذروتها في الغزو الإسرائيلي للجنوب اللبناني في سنة 1982.

(6) عجز الأنظمة العربية عن إيقاف المجازر والاعتداءات السابق ذكرها بحق الشعب الفلسطيني.

بالإضافة إلى هذه التطورات الخارجية، حدثت تطورات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي ساهمت هي أيضاً في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية:

(1) سياسة السيطرة والقمع الإسرائيلية: منذ أن احتلت إسرائيل الضفة والقطاع في سنة 1967، عملت على تعزيز سيطرتها على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، من ناحية، وعلى تعزيز تبعية الفلسطينيين في هذه المناطق لإسرائيل، من ناحية أُخرى. لقد صادرت السلطات الإسرائيلية خلال العقدين الأولين للاحتلال 52٪ من مساحة الضفة و42٪ من مساحة القطاع، كما مارست وسائل قمع متعددة، مثل السيطرة على مصادر المياه، وإغلاق جامعات لفترات طويلة، وفرض رقابة شديدة على الصحافة، واعتقال مطلوبين، وإبعاد قادة سياسيين، وهدم بيوت (FACTS 1988).

(2) ظهور قيادة سياسية محلية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية: في الأعوام الأولى للاحتلال كانت القيادة السياسية في الضفة والقطاع موالية للأردن (الصالحي 1993، ص 29 – 47)، ويُعتقد أن أغلبية الفلسطينيين في هذه المناطق كانت أيضاً تؤيده. ومنذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، بدأت تظهر قيادة سياسية وطنية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمثَّل ذلك في إقامة "الجبهة الوطنية الفلسطينية" في سنة 1973، و"لجنة التوجيه الوطني" في سنة 1978، و"القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة" في بداية سنة 1988، وكان أعضاء القيادة الوطنية، في معظمهم، من مؤيدي أحزاب اليسار (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي). لكن منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي وأوائل تسعينياته تغيرت تركيبة القيادة السياسية، إذ تراجع فيها وزن مؤيدي أحزاب اليسار، وتعزز فيها وزن مؤيدي "فتح" والحركة الإسلامية (هلال 2002، ص 48 – 50؛ ميعاري 1996، ص 278 – 279).

(3) تطور مجتمع مدني: بالإضافة إلى التنظيمات السياسية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي مارست نشاطاتها سراً، أقيمت في الضفة والقطاع منظمات مستقلة، ولا سيما منظمات طالبية ونسوية وعمالية وشبابية. وكانت الأولى أهمها، إذ كانت في أواخر سبعينيات القرن الماضي وأوائل ثمانينياته تضم طليعة المناضلين ضد الاحتلال، ولهذا الغرض نظمت الإضرابات والتظاهرات والعديد من النشاطات الاحتجاجية، كما عقدت في الجامعات، وخصوصاً في جامعة بير زيت، أغلبية الاجتماعات السياسية والثقافية، التي اشترك فيها الآلاف من طلبة المدارس والجامعات وأعضاء منظمات جماهيرية متعددة (تراكي، 1990، ص 41 – 48).

(4) تزايد مشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا في الحياة السياسية: لقد ضعف تأثير رؤساء الحمائل والبورجوازية المحلية في القيادة السياسية، بينما تعزز في المقابل تأثير الطبقتين الوسطى والدنيا، وذلك لسببين رئيسيين:

(أ) حدوث تغيرات بنيوية: جرت في الضفة والقطاع تحت الاحتلال الإسرائيلي تغيرات بنيوية، أهمها اثنان: الأول يتمثل في عملية البرتلة التي تحول بموجبها عشرات آلاف الفلاحين، وخصوصاً في إسرائيل، إلى عمال بأجر (بروليتاريا). ففي سنة 1991، مثلاً، كان 51٪ من الأيدي العاملة في المناطق المحتلة منذ سنة 1967 عمالاً، عمل منهم فقط 22٪ في الزراعة (مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، 43، 1992، ص 752 – 753). أمّا التغير البنيوي الثاني فتمثل في إنشاء عدد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (جامعات بير زيت، والنجاح، وبيت لحم، والخليل، والقدس) وفي قطاع غزة (الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر). ومع نهاية هذه الفترة، وخلال العام الدراسي 1993 – 1994، وصل عدد الطلبة في هذه الجامعات إلى 20.000 طالب (ميعاري 1996، ص 282)، جاء معظمهم من القرى ومخيمات اللاجئين ومن عائلات الطبقة الدنيا.

(ب) تزايد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية: منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي أخذ يزداد في الضفة والقطاع نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل المتمثلة فيها، وقد عملت هذه الأخيرة على توسيع قواعدها الشعبية في مختلف التجمعات والشرائح الاجتماعية (مدن؛ قرى؛ مخيمات؛ نساء؛ شباب؛ طلبة؛ عمال؛ أصحاب مهن أُخرى). ونتيجة ذلك، ازدادت المشاركة السياسية للجمهور الفلسطيني، وبدأت شرائح

اجتماعية جديدة، مثل العمال والفلاحين واللاجئين من المخيمات، تشارك في الحياة السياسية (هلال 2002، ص 54). ومع ذلك، بقيت نسبة أبناء الطبقة الدنيا في القيادة السياسية أقل من نسبتهم في المجتمع. وينعكس ذلك في حقيقة أن القادة السياسيين الذين أبعدتهم إسرائيل خلال الانتفاضة الأولى كانوا، في معظمهم، من أبناء الطبقة المتوسطة، وخصوصاً أصحاب مهن حرة وطلبة جامعات. أمّا نسبة المبعدين من أبناء الطبقة الدنيا (العمال والفلاحون) فكانت ضئيلة (Mi'ari 1994, pp. 71-72).

لقد ساهمت هذه التطورات كلها في هذه الفترة، في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع. ومع أنه لم تجر أبحاث ميدانية في مسألة الهوية حتى أوائل تسعينيات القرن الماضي، إلاّ إن اندلاع الانتفاضة الأولى في أوائل كانون الأول/ديسمبر 1987 يعكس تبلور هوية وطنية فلسطينية قوية. كذلك فإن البيانات الميدانية القليلة التي تم جمعها في تلك الفترة تشير إلى أن الهوية الفلسطينية كانت أقوى من الهويتين العربية والإسلامية. فقد تبين في مسح فافو (FAFO) الذي أجري في سنة 1992 بشأن أوضاع الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورداً على سؤال "لمن ترغب في تقديم تضحيتك الأخيرة؟" أن "التضحية للعائلة" هي الأكثر شيوعاً، يليها بحسب الترتيب: تضحية للشعب الفلسطيني؛ تضحية للأمة الإسلامية، تضحية للأمة العربية (هيبرغ وآخرون 1994، ص 305 – 309). وفي مسح أجريناه في سنة 1994 على عينة تمثل طلبة جامعة بير زيت وُجد أن الهوية الأقوى كانت الهوية الفلسطينية، وجاءت بعدها، بحسب الترتيب، الهويات التالية: المحلية (لمكان السكن)، والعربية، والدينية، وأخيراً الحمائلية (Mi'ari 1998, pp. 58-59).

(ب) الهوية لدى الفلسطينيين في إسرائيل

يبدو أن أغلبية العوامل التي ساهمت في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع، وخصوصاً فشل الحركة القومية العربية والتطورات الخارجية التي حدثت، ساهمت أيضاً في تعزيز هذه الهوية لدى الفلسطينيين في إسرائيل. وبالإضافة إلى هذه العوامل، حدثت تطورات خاصة بهؤلاء كان لها شأن في تعزيز هويتهم الوطنية الفلسطينية، وأهمها:

(1) إلغاء الحكم العسكري: رافق إلغاء الحكم العسكري في سنة 1966 إلغاء القيود على حرية التنقل بين مختلف المناطق الفلسطينية داخل إسرائيل. لقد عزز ذلك العلاقات المتبادلة بين المواطنين الفلسطينيين، كما عزز وعيهم بقضاياهم المشتركة، وخصوصاً مصادرة الأراضي، وسياسة التمييز ضدهم في شتى الميادين.

(2) الانفتاح على الفلسطينيين في الضفة والقطاع: انتهت حرب حزيران/يونيو 1967، كما هو معروف، باحتلال إسرائيل بقية أجزاء فلسطين: الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتج من ذلك انتهاء عزلة الفلسطينيين داخل إسرائيل، وتعزز الاتصال الشخصي والتفاعل الاجتماعي بينهم وبين إخوانهم في الضفة والقطاع، فانتعشت هويتهم الوطنية الفلسطينية.

(3) اتساع طبقة العمال: تقلصت كثيراً في هذه الفترة نسبة الفلسطينيين داخل إسرائيل العاملين في الزراعة (من 50٪ تقريباً في سنة 1955 إلى 20٪ في سنة 1973، و5٪ في سنة 1991)، بينما ازدادت كثيراً نسبة العمال (مثلاً 54٪ في سنة 1991) (مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص 364). إن تحول الفلاحين الفلسطينيين إلى عمال بأجر، يعملون أساساً في فرع البناء في المدن اليهودية، أضعف ارتباطهم بالمؤسسات التقليدية، مثل الحمولة والطائفة، وجعلهم عرضة لبعض مظاهر التمييز في مكان العمل والشارع اليهوديين.

(4) اتساع شريحة المثقفين: يتمثل اتساع هذه الشريحة في زيادة عدد خريجي الجامعات بين الفلسطينيين في إسرائيل من 350 خريجاً في سنة 1960 إلى 17.000 خريج في سنة 1997 (الحاج 2000، ص 15)، وعدد هؤلاء الخريجين اليوم أكثر من ذلك كثيراً، ففي عام دراسي واحد (2003/2004) تخرّج من الجامعات الإسرائيلية 1499 فلسطينياً (والرقم لا يشمل خريجي جامعات خارج البلد). وبالإضافة إلى الخريجين هنالك شريحة كبيرة من طلبة الجامعات، إذ وصل عدد الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية وحدها في العام الدراسي 2003/2004 إلى 9369 طالباً (حيدر 2006، ص 134 و138). وكما هي الحال لدى شريحة المثقفين في العالم الثالث، فإن المثقفين الفلسطينيين داخل إسرائيل يتميزون بحسهم الوطني وبإدراكهم سياسة التمييز ضدهم (وخصوصاً في سوق العمل) وضد الجماهير العربية عامة.

(5) ظهور تنظيمات وأحزاب عربية قطرية: منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي بدأت تظهر بين الفلسطينيين في إسرائيل تنظيمات عربية قطرية أهمها: اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية (1974)؛ اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية (1975)؛ اللجنة القطرية للطلبة العرب (1975)؛ لجنة المتابعة لقضايا التعليم العربي (1984)؛ لجنة المتابعة العليا للعرب في إسرائيل (1987). وبالإضافة إلى هذه التنظيمات القطرية، ظهرت في الفترة نفسها حركتان سياسيتان هما أبناء البلد والحركة الإسلامية. ومنذ الثمانينيات بدأت تظهر أحزاب سياسية عربية تنافس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (اليهودية – العربية) في شأن السيطرة بين الجماهير العربية، وكان أول هذه الأحزاب القائمة التقدمية للسلام بزعامة محمد ميعاري وماتي بيلد (1984 – 1992)، والتي كانت أيضاً حزباً يهودياً – عربياً. وبعد ذلك أقيم الحزب الديمقراطي العربي بزعامة عبد الوهاب دراوشة، والذي تحالف مع الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية ضمن القائمة العربية الموحدة. وفي أواخر التسعينيات ظهر حزب التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة عزمي بشارة. هذه التنظيمات والأحزاب كلها أبرزت المركّب الوطني الفلسطيني في هوية الفلسطينيين في إسرائيل.

هذه العوامل جميعها، بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالفلسطينيين في الضفة والقطاع، ساهمت في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، وفي إضعاف الهوية الإسرائيلية بين الفلسطينيين في إسرائيل. ففي بحث ميداني أجريناه في سنة 1976 على عينة تمثل الخريجين العرب في الجامعات الإسرائيلية، تبين أن الهويتين العربية والفلسطينية كانتا أقوى الهويات، تليهما، بحسب الترتيب، الهويات التالية: المحلية (مكان السكن)؛ الدينية (الإسلامية أو المسيحية)؛ الإسرائيلية؛ الهوية الحمائلية أخيراً. وفي بحث آخر أجريناه في سنة 1988 (أي خلال الانتفاضة الأولى) على عينة تمثل طلاب الصف الثاني عشر في المدارس الثانوية العربية في إسرائيل، تبين أيضاً أن أكثر الهويات انتشاراً كان الهويتين العربية والفلسطينية، يليهما، بحسب الترتيب: الهويات التقليدية (المحلية، الدينية، ثم الحمائلية)، وأخيراً الهوية الإسرائيلية. كما توضح نتائج بحث طلاب المدارس الثانوية العربية أن الهوية الفلسطينية تعززت أكثر خلال الانتفاضة الأولى وأصبحت الهوية المسيطرة (أو الأبرز أو الأهم). ورداً على سؤال: "لو كنت خارج البلاد وسئلت من أنت، ماذا كنت تجيب؟"، أجاب أفراد العينة في معظمهم، بما يلي: (55٪) فلسطيني؛ 11٪ عربي فلسطيني؛ 14٪ عربي؛ 14٪ إسرائيلي أو عربي إسرائيلي أو فلسطيني إسرائيلي. ورداً على أسئلة بشأن مدى تغير هويتهم خلال الانتفاضة، أجاب أفراد العينة في أغلبيتهم الساحقة (83٪) أن هويتهم الفلسطينية زادت خلال الانتفاضة (ميعاري 1992، ص 50 – 52؛ ميعاري 1990، ص 61 – 64). وهنالك دراسات أُخرى أثبتت بوضوح تعزز الهوية الفلسطينية في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته (Rouhana 1984; Smooha 1984; Tessler 1977).

لقد تمثل تعزز الهوية الفلسطينية لدى الفلسطينيين في إسرائيل في هذه الفترة بتظاهرات ومواجهات يوم الأرض في 30 آذار/مارس 1976، والتي استشهد خلالها ستة مواطنين فلسطينيين، وجرح العشرات على أيدي الشرطة الإسرائيلية. كما أن تضامن هؤلاء مع شعبهم الفلسطيني في الضفة والقطاع خلال الانتفاضة الأولى، كان تعبيراً صادقاً عن هويتهم الفلسطينية القوية، وانعكس هذا التضامن في إعلان بضعة أيام إضراب، وتنظيم كثير من المسيرات والاجتماعات الشعبية الاحتجاجية، وجمع التبرعات المالية، وشحن المواد الغذائية والتموينية والطبية لإغاثة إخوانهم في الضفة والقطاع.

ثالثاً: الهوية بعد اتفاق أوسلو

(أ) الهوية بعد اتفاق أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة

نتناول فيما يلي التحولات التي حدثت في الهوية الجماعية للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر في مرحلة اتفاق أوسلو التي بدأت بعد توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر 1993، والتي أقيمت بموجبه السلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم تناول هذه التحولات بالاعتماد، أساساً، على مقارنة بيانات مسحين أُجريا على عينتين تمثلان طلبة جامعة بير زيت في سنة 1994، قبيل إقامة السلطة الفلسطينية في العام نفسه، مع بيانات ثلاثة

مسوح أُجريت على عينات تمثل السكان البالغين في الضفة الغربية وقطاع غزة في أوقات لاحقة. هذه المقارنة، مع بعض التحفظ عليها،(4) تشير إلى:

(1) تراجع نسبي في سيطرة الهوية الوطنية الفلسطينية.

(2) تعزز الهوية الإسلامية.

(3) تعزز الهويات التقليدية الضيقة (الهوية الحمائلية).

(1) تراجع نسبي في سيطرة الهوية الوطنية الفلسطينية

تشير نتائج المسوح المذكورة إلى أن الهوية الوطنية الفلسطينية بقيت في عهد السلطة الفلسطينية أقوى الهويات، فنحو 90٪ أو أكثر من المبحوثين في كل مسح ذكروا أنهم "يشعرون كثيراً" أو "يشعرون كثيراً جداً" بأنهم فلسطينيون (أنظر الجدول رقم 1). ورداً على سؤال: "لو طُلب منك أن تعرّف هويتك بكلمة واحدة، ماذا كنت تقول؟" أجاب الجزء الأكبر منهم: "فلسطيني"، باستثناء مسح سنة 1997 الذي تساوت فيه تقريباً نسبة من عرّفوا عن أنفسهم بأنهم فلسطينيون بنسبة من عرّفوا عن أنفسهم بأنهم مسلمون أو مسيحيون (أنظر الجدول رقم 2).

الجدول رقم 1
الهوية الجماعية للفلسطينيين البالغين في الضفة الغربية وقطاع غزة في عدد من السنوات*
(نسب الذين أجابوا "يشعر كثيراً" أو "يشعر كثيراً جداً")**

	كانون الثاني/يناير 1994	حزيران/يونيو 1994	تشرين الأول/أكتوبر		
	1997	تموز/يوليو 2001	نيسان/أبريل 2006		
يشعر بأنه فلسطيني	92.0	89.2	92.9	96.1	92.4
يشعر بأنه عربي	63.3	63.9	86.9	89.5	80.6
يشعر بأنه مسلم أو مسيحي	55.8	53.5	78.3	91.9	88.1
يشعر بالانتماء إلى مكان سكنه	71.2	71.4	84.8	92.5	87.9
يشعر بالانتماء إلى حمولته	47.1	44.2	72.2	82.4	78.4

(*) في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 1994 تم جمع البيانات كل مرة من عينة تمثل طلبة جامعة بير زيت. وفي السنوات 1997 و2001 و2006 تم جمع البيانات من عينات تمثل السكان البالغين (18 سنة فأكثر) في الضفة والقطاع.

(**) باقي المبحوثين أجاب: "يشعر بدرجة متوسطة" أو "يشعر قليلاً" أو "يشعر قليلاً جداً".

وعلى الرغم من أن الهوية الفلسطينية بقيت أقوى الهويات في عهد السلطة الفلسطينية، فإنها فقدت جزءاً من سيطرتها بسبب تعزز الهويات الأُخرى، وخصوصاً الهويتين الدينية والحمائلية. فالجدول رقم 1 يوضح أن الفوارق بين الشعور بالهوية الفلسطينية والشعور بالهويات الأُخرى بين طلبة جامعة بير زيت في سنة 1994 كانت كبيرة (فمثلاً في مسح كانون الثاني/يناير 1994 أجاب 92٪ من أفراد العينة بأنهم يشعرون بأنهم فلسطينيون، و56٪ يشعرون بأنهم مسلمون أو مسيحيون، و47٪ يشعرون بالانتماء إلى حمائلهم). وتقلصت كثيراً الفوارق بين الهوية الفلسطينية والهويات الأخرى في مسوح السنوات 1997 و2001 و2006. فمثلاً في مسح سنة 2006 أجاب 92٪ بأنهم يشعرون بأنهم فلسطينيون، و88٪ يشعرون بأنهم مسلمون أو مسيحيون، و78٪ يشعرون بأنهم ينتمون إلى حمائلهم.

الجدول رقم 2
الهوية الجماعية الرئيسية للفلسطينيين البالغين في الضفة الغربية وقطاع غزة في عدد من السنوات

		كانون الثاني/يناير 1994	حزيران/يونيو 1994	تشرين الأول/أكتوبر		
		1997	تموز/يوليو 2001	نيسان/أبريل 2006		
مسلم أو مسيحي		21.6	16.5	47.0	38.1	42.9
عربي		11.5	13.4	06.7	04.5	06.6
فلسطيني		66.9	70.1	46.3	57.4	50.5
المجموع	%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
	العدد	208	224	1328	1415	1442

(2) تعزز الهوية الدينية

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم 1 إلى أن الهوية الدينية، وخصوصاً الإسلامية،(5) تعززت في الضفة والقطاع في عهد السلطة الفلسطينية. فزادت نسبة من يشعرون (كثيراً أو كثيراً جداً) بأنهم مسلمون أو مسيحيون من 54٪ و56٪ في سنة 1994 إلى 78٪ في سنة 1997، و92٪ في سنة 2001، و88٪ في سنة 2006. كما يوضح الجدول رقم 2 أن نسبة من يرون في الهوية الدينية هويتهم الرئيسية زادت من 17٪ و22٪ في سنة 1994 إلى 47٪ في سنة 1997، و38٪ في سنة 2001، و43٪ في سنة 2006.

إن مقارنة الهوية الدينية قبل اندلاع انتفاضة الأقصى وبعده، تبين أن الهوية الدينية تعززت كهوية فرعية، لكنها تراجعت كهوية رئيسية خلال انتفاضة الأقصى، بينما تعززت في المقابل، وكما ذكرنا، الهوية الفلسطينية كهوية رئيسية خلال هذه الانتفاضة. ويعود تراجع الهوية الدينية كهوية رئيسية، وتعزز الهوية الفلسطينية كهوية رئيسية في انتفاضة الأقصى، إلى أن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أساساً، هو صراع قومي، وأن النضال ضد الاحتلال هو أيضاً قومي لا ديني.

أمّا تعزز الهوية الدينية عامة، في عهد السلطة الفلسطينية، فيعود أساساً إلى تعزز شعبية الحركة الإسلامية، وخصوصاً حركة "حماس" التي أنشئت مع اندلاع الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ديسمبر 1987. وهناك سببان رئيسيان ساهما في تعزيز هذه الحركة، وبالتالي في تعزيز الهوية الإسلامية أيضاً، هما:

(أ) فشل عملية السلام: إن فشل عملية السلام نتيجة وقف المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، تمثل في نظر الفلسطينيين في الأمور التالية: إعادة احتلال القوات الإسرائيلية لمناطق الحكم الذاتي خلال انتفاضة الأقصى؛ تقسيم المناطق الفلسطينية إلى جيوب أو "كانتونات" مغلقة؛ إقامة عشرات (وأحياناً مئات) الحواجز العسكرية وما يرافقها من إهانات يتعرض لها الفلسطينيون على هذه الحواجز؛ بناء جدار الفصل العنصري الذي يتسبب بضم جزء كبير من الضفة الغربية إلى إسرائيل؛ وسائل قمع أُخرى مثل، تصفية قادة سياسيين، وقتل مواطنين أبرياء، واعتقال مطلوبين، وهدم بيوت. إن هذا الفشل، وما رافقه من انتهاج إسرائيل سياسة يد حديدية في المناطق الفلسطينية، أضعفا تأييد الجمهور الفلسطيني للسلطة الفلسطينية، وعززا شعبية الحركة الإسلامية، بقيادة "حماس"، وبالتالي تعزيز الهوية الإسلامية.

(ب) تدهور الوضع الاقتصادي: في مسح سنة 1997، ورداً على سؤال: هل تغير الوضع الاقتصادي للأسرة في عهد السلطة الفلسطينية، أجاب 41٪ من المبحوثين بأنه أصبح أسوأ، بينما أجاب 49٪ بأنه لم يتغير، و10٪ فقط أجابوا بأنه تحسن. وساء الوضع الاقتصادي أكثر في انتفاضة الأقصى، ففي سنة 2004 وصلت نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية إلى 23.8٪، وفي قطاع غزة إلى 29.2٪ (Birzeit University 2005, p. 59). وعلى غرار فشل عملية السلام، فقد أضعف تدهور الوضع الاقتصادي تأييد الفلسطينيين في الضفة والقطاع للسلطة الفلسطينية، في حين عزز شعبية "حماس"، ومعها شعبية الهوية الإسلامية.

(3) تعزز الهويات التقليدية الضيقة (الهوية الحمائلية)

تعززت في عهد السلطة الفلسطينية الهويات التقليدية الضيقة، وخصوصاً الحمائلية، إلاّ إنها بقيت أضعف من الهويتين الفلسطينية والدينية. فقد زادت نسبة الذين يشعرون بالانتماء إلى حمائلهم من 44٪ و47٪ في سنة 1994 إلى 72٪ في سنة 1997، و82٪ في سنة 2001، و78٪ في سنة 2006 (أنظر الجدول رقم 1).

يبدو أن السببين المشار إليهما سابقاً، واللذين ساهما في تعزيز الهوية الدينية، وهما فشل عملية السلام وتدهور الوضع الاقتصادي، أديا أيضاً إلى تعزيز الهويات التقليدية. فالتشكيلات التقليدية الإرثية تؤمّن في الأزمات السياسية والاقتصادية درجة من الحماية في وجه ممارسات الاحتلال القمعية والتقلبات الاقتصادية الكبيرة، وهي تعمل في حال غياب الدولة أو ضعفها على توفير حدود دنيا من التكافل والإسناد الاجتماعي للفرد (هلال 1998، ص 87). وجاء في تقرير التنمية البشرية في فلسطين لسنة 2004 أن المؤسسات التقليدية، وخصوصاً مجالس الحمائل، توفر، في غياب حكم القانون، التكافل الاجتماعي والقضاء العشائري، فتقدم المساعدة للمحتاجين وتنظم النشاطات الخيرية (Birzeit University, op. cit., p. 101).

بالإضافة إلى ذلك، تعززت الهويات التقليدية في عهد السلطة الفلسطينية أيضاً بفضل سببين آخرين هما:

(1) تراجع نفوذ الأحزاب الفلسطينية: تمثَّل تراجع نفوذ الأحزاب في عهد السلطة الفلسطينية في تقلص نشاطات هذه الأحزاب، وغياب برامجها السياسية، وتراجع شعبيتها. ومن أهم أسباب ذلك انهيار المعسكر الاشتراكي، وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي، وتحول منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها من خطها الثوري إلى التفاوض مع إسرائيل، وانشغال الأحزاب الفلسطينية، وخصوصاً أحزاب اليسار، بقضايا المجتمع المدني أكثر من انشغالها بالقضايا السياسية (المالكي 1999، ص 50). وقد ساهمت السلطة الفلسطينية أيضاً في إضعاف الأحزاب من خلال عدم إشراكها أحزاب المعارضة في المفاوضات مع إسرائيل، ومن خلال دعمها للتضامنيات (أو التشكيلات) التقليدية المحلية، وخصوصاً الحمولة، كما سيتم توضيح ذلك فيما يلي. ويلاحظ أن تراجع نفوذ الأحزاب، كتنظيمات سياسية وطنية، يشجع ظهور تضامنيات محلية إرثية، ويعزز الهويات التقليدية، ولا سيما الحمائلية.

(2) دعم السلطة الفلسطينية لمؤسسة الحمولة (العشيرة): يعتقد جميل هلال (هلال 1998، ص 86) أن السلطة الفلسطينية جارت الانتماءات المحلية والعائلية والدينية، وظهر ذلك في تأليف "لجنة شؤون العشائر" المرتبطة بمكتب الرئيس، وفي سياسة التعيينات في المناصب الحكومية التي تأخذ في الاعتبار الانتماءات المحلية والعشائرية، بالإضافة إلى عوامل أُخرى كالانتماء الحزبي. وأعتقد أن السلطة الفلسطينية، بهذه الممارسات، لم تجارِ الانتماءات التقليدية الضيقة فحسب، بل دعمتها وعززتها أيضاً، وخصوصاً الحمائلية (أو العشائرية)، وذلك من خلال إعادة الصلاحيات إلى المخاتير الذين يمثلون العائلات، والذين كاد دورهم في الانتفاضة الأولى يكون مهمشاً أمام لجان وشخصيات وطنية وإسلامية، كما مُنحوا امتيازات كرواتب وقطع أرض أو شقق سكنية وحصص في الوظائف العامة (عفيفة 2005). وفي دراسة ميدانية على خريجي الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وُجد أن أغلبية المبحوثين (84٪) تعتقد أن أهم عامل في التوظيف هو الواسطة، يأتي بعده الانتماء السياسي والانتماء العائلي (أبو هلال 1997، ص 77). لقد أضعفت السلطة الفلسطينية الأحزاب، من ناحية، وعززت الجماعات التقليدية، ولا سيما الحمولة، من ناحية أُخرى. ويبدو أن الحصول على الولاءات الحمائلية أسهل على السلطة الحاكمة من حصولها على ولاء الأحزاب لقاء بعض الامتيازات والمساعدات المادية المتواضعة.

(ب) هوية الفلسطينيين داخل إسرائيل بعد اتفاق أوسلو

يشير بعض الدراسات الميدانية التي أجريت في الأعوام الأولى بعد اتفاق أوسلو إلى تراجع الهوية الفلسطينية وتنامي الهوية الإسرائيلية بين الفلسطينيين في إسرائيل. فقد تبيّن من مسوح سامي سموحا (سموحا 1998، ص 43) أن نسبة الذين يرون أن صفة "إسرائيلي" تلائم وصف هويتهم ارتفعت من 46٪ في سنة 1988 إلى 63٪ في سنة 1995. أمّا نسبة من يعتقدون أن صفة "فلسطيني إسرائيلي" تلائم وصف هويتهم فانخفضت من 68٪ إلى 60٪ على التوالي.(6) وفي مسح أجراه أسعد غانم في سنة 1994 بخصوص التوجهات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل وُجد أن نحو 68٪ من أفراد العينة يعتقدون أن صفة "إسرائيلي" تلائم العرب واليهود في إسرائيل، بينما يعتقد 28٪ أنها تلائم اليهود فقط. وعندما طُلب من المبحوثين تعريف هويتهم (بحسب خيارات وضعها الباحث) اختار معظمهم (75٪) تعريفات تشمل بشكل أو بآخر كلمة "إسرائيلي" (Ghanem and Ozacky-Lazar 2003, pp. 275-276).(7)

يبدو أن تراجع الهوية الفلسطينية، مقارنة بما قبل اتفاق أوسلو، استمر أيضاً في فترة انتفاضة الأقصى، التي اندلعت في أواخر أيلول/سبتمبر 2000. فمقارنة بيانات تم جمعها في سنة 1988، خلال الانتفاضة الأولى، ومتعلقة بعينة تمثل طلبة مدارس ثانوية عربية (الصف الثاني عشر) ببيانات جمعت في سنة 2003، خلال انتفاضة الأقصى، ومتعلقة بعينة تمثل الطلبة العرب في كلية دافيد يلين للتربية في القدس، تشير، مع بعض التحفظ على هذه المقارنة،(8) إلى:

1. تراجع طفيف في الهوية الوطنية الفلسطينية.
2. تعزز الهويات التقليدية.

(1) تراجع طفيف في الهوية الوطنية الفلسطينية

يوضح الجدول رقم 3 أن الهويات الدينية والمحلية والحمائلية تعززت خلال انتفاضة الأقصى، على حساب الهوية الفلسطينية، التي كانت مع الهوية العربية أقوى الهويات في الانتفاضة الأولى.

الجدول رقم 3
الهوية الجماعية لطلبة فلسطينيين في إسرائيل
(نسب الذين أجابوا "يشعر كثيراً" أو "يشعر كثيراً جداً")*

	1998 طلبة الصف الثاني عشر	2003 طلبة كلية التربية**
يشعر بالانتماء إلى حمولته	63	85
يشعر بالانتماء إلى مكان سكنه	74	80
يشعر بأنه مسلم أو مسيحي	70	83
يشعر بأنه عربي	85	92
يشعر بأنه إسرائيلي	07	18
يشعر بأنه فلسطيني	83	74

(*) باقي المبحوثين أجاب في سنة 1988: "يشعر بدرجة متوسطة"، أو "يشعر قليلاً"، أو "يشعر قليلاً جداً"؛ وفي سنة 2003: "يشعر قليلاً"، أو "يشعر قليلاً جداً".

(**) استثني طلبة الكلية من سكان القدس (51 طالباً أغلبيتهم من شرقي القدس).

ويعود تراجع الهوية الفلسطينية بين الفلسطينيين داخل إسرائيل في فترة اتفاق أوسلو، في الأساس، إلى هذا الاتفاق الذي تجاهلهم ولم يتطرق إليهم ولو بكلمة واحدة. والغريب أنه عندما طرحت قضية اللاجئين، لم يُذكر لاجئو الداخل، الذين يشكلون نحو ربع عدد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.(9) ونتيجة ذلك أدرك هؤلاء أنهم موجودون لا على هامش المجتمع الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً على هامش المجتمع الفلسطيني. وهذا الشعور بالتهميش المزدوج جعلهم يركزون أكثر في نضالهم بعد اتفاق أوسلو على قضية المواطَنة والحقوق المدنية المرتبطة بها في المجتمع الإسرائيلي (الحاج 2005، ص 835).

وإذا كان كثيرون من الفلسطينيين داخل إسرائيل، قبل اتفاق أوسلو، اعتبروا الاندماج في ظل السياسة الإسرائيلية القمعية تجاه شعبهم نوعاً من التواطؤ أو الخيانة، فإن الاتفاق كان عنصراً مهماً "في إزاحة جميع الحواجز من أمام هذا الاندماج، وخصوصاً الرادع الوطني" (حيدر 1997، ص 146). والسلطة الفلسطينية، التي أُسست في الضفة والقطاع بموجب الاتفاق، منحت الشرعية لهذا التوجه، واعتبرت أن الأسرلة تخدم عملية السلام. فقد دعت السلطة الفلسطينية العرب في داخل إسرائيل، رسمياً، إلى دعم حزب العمل (وهذا يعني دعم الأسرلة). وكما يقول عزمي بشارة (الذي كان عضو كنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي)، فإن السلطة الفلسطينية لم تفرق بينه وبين صالح طريف ونواف مصالحة (وهما عضوا كنيست عن حزب العمل)، ذلك بأن "الصراع بين عرب القوى الوطنية وعرب حزب العمل ليس مهماً... المهم في نهاية المطاف [في نظر السلطة] عملية السلام" (بشارة 2000، ص 39).

ومع أن الهوية الفلسطينية تراجعت قليلاً في فترة اتفاق أوسلو، إلاّ إنها بقيت أقوى كثيراً من الهوية الإسرائيلية (74٪ في مقابل 18٪ في سنة 2003).(10) وتنسجم نتائج مسوح أُخرى أجريت في السنوات الأخيرة على الفلسطينيين في داخل إسرائيل، مع هذه النتيجة، كما أنها تنفي وجهة نظر سامي سموحا عن "تغلب الأسرلة على الفلسطنة" بين هؤلاء الفلسطينيين في فترة الاتفاق (سموحا، مصدر سبق ذكره، ص 41).(11) ففي مسح أجراه مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست في نيسان/أبريل 2002 بشأن هوية الفلسطينيين داخل إسرائيل، طُرح على أفراد العينة السؤال التالي: "إلى أي درجة يصف، حسب رأيك، كل واحد من التعريفات الآتية (إسرائيلي، عربي وفلسطيني) هوية العرب في إسرائيل؟" وطُلب من المبحوثين إعطاء علامة من 1 إلى 10 لكل واحد من هذه التعريفات الثلاثة، بحيث يعني رقم 1 أن التعريف لا يصف أبداً، وبينما يعني رقم 10 أن التعريف يصف بدرجة كبيرة. وأظهر المسح أن هوية "عربي" هي الأكثر وصفاً (معدل وسطي 9.32)، تليها هوية "فلسطيني" (معدل وسطي 8.26)، وأخيراً هوية "إسرائيلي" (معدل وسطي 6.01). ورداً على سؤال آخر: "وبشكل عام، عندما تفكر على هذه التعريفات الثلاثة (إسرائيلي، عربي وفلسطيني) أي تعريف أو دمج بين تعريفين يصف بشكل أفضل، حسب رأيك، هوية العرب في إسرائيل؟"، كانت الأجوبة كالتالي: 43٪ من المبحوثين، "فلسطيني" أو "عربي فلسطيني" أو "فلسطيني عربي"؛ 30٪، "إسرائيلي" أو "عربي إسرائيلي" أو "إسرائيلي عربي"؛ 5٪، "فلسطيني إسرائيلي" أو "إسرائيلي فلسطيني"؛ 9٪، عربي؛ 13٪، "لا يعرف" (بردة 2002، ص 1 – 2).

وفي مسح أجراه الباحثان آفي ياعر وأفرات بيلغ من جامعة تل أبيب قبل الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف سنة 2006 وبعدها، وجدا أن الفلسطينيين في داخل إسرائيل وضعوا وطنيتهم أو ولاءهم (patriotism) لإسرائيل في أدنى درجة من سلّم علامات 1 إلى 10 (39٪) بعد الأمة العربية (86٪) والشعب الفلسطيني (61٪). ووجدا أيضاً أن وطنيتهم لإسرائيل، والتي كانت في الأصل ضعيفة، ضعفت أكثر بعد الحرب (Ynet 4/11/2007).

استناداً إلى ما تقدم، يتضح أن الهوية الفلسطينية، التي تراجعت قليلاً في فترة اتفاق أوسلو، حافظت على مركزيتها في مقابل الهوية الإسرائيلية. ويعود ذلك أساساً إلى تصعيد المؤسسة الإسرائيلية سياسة التمييز والإقصاء ضد مواطنيها الفلسطينيين في الضفة والقطاع، منذ تأليف حكومة بنيامين نتنياهو في سنة 1996 حتى اليوم، بالإضافة طبعاً إلى تصعيد سياستها العدوانية ضدهم خلال انتفاضة الأقصى وبعدها. وتنعكس سياسة التمييز والإقصاء في ردة فعل الحكومة الإسرائيلية على تظاهرات التضامن مع انتفاضة الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر 2000، التي استشهد خلالها 13 مواطناً عربياً برصاص الشرطة الإسرائيلية. كما تنعكس هذه السياسة بوضوح في مجال التشريع. فمنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي كثرت في الكنيست مشاريع القوانين المعادية للعرب، ولا سيما لأعضاء الكنيست العرب. لقد صادق الكنيست في 15 أيار/مايو 2002 على تعديل عدة قوانين تهدف إلى نزع الشرعية عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وخصوصاً عن قياداتها (أو بعض قياداتها) السياسية. ومن أهم هذه التعديلات القانونية، تعديل المادة 7أ من قانون أساس الكنيست التي أصبحت، بعد التعديل، تنص على ما يلي:

"أ. لا تشارك قائمة مرشحين في انتخابات الكنيست ولا يترشح شخص ما لانتخابات الكنيست، إذا ما تضمنت أهداف أو أعمال القائمة أو أعمال الشخص بشكل صريح أو ضمني أحد الأمور الآتية:

"1. نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.

"2. تحريض على العنصرية.

"3. تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل" (سلطاني 2003، ص 24).

كما وافق الكنيست في 15 أيار/مايو 2002 على تعديلات مشابهة في قانون الأحزاب، وقانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة، وقانون العقوبات. وهدف كل من هذه التعديلات إلى إلزام المواطنين الفلسطينيين وقياداتهم تقبُّل دونيتهم في الدولة، وإلى تقييد حريتهم في التعبير، والامتناع من العمل على تغيير الطابع اليهودي للدولة حتى لو كان ذلك بطرق قانونية وسياسية، والاستسلام للإجماع الصهيوني الذي ينفي الهوية الفلسطينية ويحرم الفلسطينيين في داخل إسرائيل حق المواطَنة الحقيقية والكاملة.

إن تصعيد المؤسسة الإسرائيلية لسياسة التمييز والإقصاء المطبقة ضد مواطنيها العرب، بالإضافة إلى تصعيد هجومها على الفلسطينيين في الضفة والقطاع، عمّق لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل الشعور بالاغتراب والتهميش عن المجتمع الإسرائيلي، وجعلهم يدركون أن مواطنتهم في الدولة غير حقيقية. وهذا الشعور، الذي تعمق أكثر خلال انتفاضة الأقصى، أوقف تنامي الهوية الإسرائيلية لديهم، وحافظ على مركزية هويتهم الفلسطينية.

(2) تعزز الهويات التقليدية

يبدو أن الهويات التقليدية، ولا سيما الحمائلية، تعززت في فترة اتفاق أوسلو، وخصوصاً في انتفاضة الأقصى وبعدها. فالجدول رقم 3 يوضح أن نسبة من "يشعرون كثيراً أو كثيراً جداً" بأنهم ينتمون إلى حمائلهم، ارتفعت من 63٪ في سنة 1988 إلى 85٪ في سنة 2003، وهذه النتيجة تنسجم مع تعزز تأثير الحمولة في انتخابات مجالس السلطات المحلية العربية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. ومع أن السلطات الإسرائيلية عملت خلال العقدين الأولين على إقامة إسرائيل، على تشجيع النظام الحمائلي، وتعزيز الانقسامات الداخلية بين المواطنين العرب، من خلال الحكم العسكري وممارساته، بهدف إحكام سيطرتها عليهم (Lustick 1980)، فإن الحمولة ضعفت في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، بسبب الحداثة والاتصال اليومي مع المجتمع اليهودي. وفي أوائل التسعينيات، وخصوصاً قبيل انتخابات السلطات المحلية في سنة 1993، تجدد النشاط السياسي للحمائل التي بدأ يتزعمها شباب متعلمون، كثيرون منهم خريجو جامعات، وقد تم ذلك في أغلبية الحالات بموافقة القادة التقليديين. وفي العقد الأخير، يلاحظ أن بعض الحمائل يُجري انتخابات أولية (primaries) بين أبنائه لاختيار من يقوده في الانتخابات المحلية (كوهين 2006، ص 128 – 129؛ يحيى – يونس وهيرتسوغ 2006).

وقد نجحت القوائم الحمائلية في السيطرة على أغلبية المقاعد في معظم انتخابات مجالس السلطات المحلية العربية في سنة 1993، بما في ذلك انتخابات سنتي 1998 و2003. كذلك، فإن رؤساء السلطات المحلية العربية، في

أغلبيتهم، تم انتخابهم بفضل دعم الحمائل لهم، مع أن بعضهم كانوا أعضاء في أحزاب صهيونية أو غير صهيونية (Ghanem and Abu Sharkia 2003, pp. 13-15). وفي دراسة أجريتُها بشأن مدى توحّد أو تنوع تصويت أفراد العائلة في انتخابات الرئاسة لبلدية سخنين في سنة 2003، تبين أنه في أغلبية العائلات (59٪) كان التصويت موحداً (أي أن أفراد العائلة البالغين صوتوا للمرشح نفسه من المرشحين الثلاثة)، بينما كان متنوعاً في 15٪ منها، أمّا في 26٪ منها، فتعذر معرفة هل كان التصويت موحداً أو متنوعاً بسبب عدم معرفة تصويت أحد (أو بعض) أفراد العائلة (ميعاري وحيادرة 2006، ص 206). ويبدو أن تنامي شعور الفلسطينيين في إسرائيل بالتهميش المزدوج، وكذلك فشل الأحزاب العربية في التأثير في سياسة الحكومة نحوهم ونحو الفلسطينيين عامة، ساهما في تعزيز الهويات التقليدية، وخصوصاً الحمائلية، في العقد الأخير.

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة أهم التحولات التي حدثت في هوية الفلسطينيين الجماعية على جانبي الخط الأخضر منذ سنة 1948 حتى اليوم، ولهذا الغرض ميّزنا بين ثلاث فترات: 1948 – 1967، و1967 – 1993، وفترة ما بعد اتفاق أوسلو. لقد تميزت المرحلة الأولى بركود الهوية الفلسطينية بسبب ما أعقب النكبة من تشريد وفصل وعدم تواصل بين التجمعات الفلسطينية في القطاع والضفة وإسرائيل، من ناحية، ومن تأييد الجمهور الفلسطيني العريض للحركة القومية العربية بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، من ناحية أُخرى. هذا فضلاً عن أن الحكومات الإسرائيلية عملت على "أسرلة" مواطنيها العرب، وأكثرت من استخدام مصطلحات تنسجم مع هذه السياسة مثل، "أبناء الأقليات"، و"العرب الإسرائيليين"، و"عرب إسرائيل". كما أن النظام الأردني عمل في هذه الفترة على إضعاف الهوية الفلسطينية، وعلى "أردنة" هوية مواطنيه من أبناء الضفة الغربية. ونتيجة ذلك، ولأسباب أُخرى، ضعفت الهوية الفلسطينية بين الفلسطينيين في إسرائيل وفلسطينيي الضفة. وحيث إن قطاع غزة لم يُضمَّ رسمياً إلى مصر، بل اعتبره النظام المصري أرضاً فلسطينية، فقد نمت فيه الهوية الفلسطينية بشكل أسرع منه بين الفلسطينيين في إسرائيل والضفة.

بعد حرب حزيران/يونيو 1967، واحتلال إسرائيل بقية أجزاء فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بدأت مرحلة جديدة في تطور الهوية لدى الفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم. فقد أدى فشل الحركة القومية العربية في تحقيق الوحدة العربية وفي تحرير فلسطين إلى إنعاش الهوية الوطنية الفلسطينية، وتعزز إدراك الفلسطينيين أن عليهم الاعتماد على أنفسهم في نضالهم ضد إسرائيل. وفي هذه الفترة تجمعت عدة عوامل إضافية ساهمت أيضاً في تعزيز الهوية الفلسطينية في التجمعات الفلسطينية الثلاثة مثل، اتساع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وارتكاب بعض العرب مجازر ضد الفلسطينيين كان أبشعها مجزرة صبرا وشاتيلا في سنة 1982، وتشديد السلطات الإسرائيلية اعتداءاتها على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 وعلى مخيمات اللاجئين في لبنان. هذا بالإضافة إلى عدد من التطورات البنيوية التي حدثت بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وإسرائيل، والذي ساهم في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية أيضاً. في هذه الفترة وحتى أوائل التسعينيات، سادت الهوية الفلسطينية التي تغلبت على باقي الهويات، في التجمعات الفلسطينية الثلاثة.

وكان من "فوائد" احتلال إسرائيل باقي أجزاء فلسطين في حرب 1967 أن انفتح الفلسطينيون في التجمعات الفلسطينية الثلاثة (قطاع غزة، والضفة الغربية، وإسرائيل) بعضهم على بعض، وبدأت تنمو بينهم، منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي، علاقات تجارية واجتماعية، وعلاقات عمل. كذلك كثرت اللقاءات بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، وخصوصاً لقاءات بين مفكرين وقادة سياسيين ورجال أعمال ورجال دين، وكثر عدد المحاضرين من الفلسطينيين في إسرائيل في جامعات الضفة، ولا سيما جامعات بير زيت والنجاح وبيت لحم. إن إعادة الاتصال والتفاعل بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وإسرائيل، ساهمت في تعزيز الهوية الفلسطينية في هذه التجمعات أيضاً.

وفي فترة اتفاق أوسلو، وبعد إقامة السلطة الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1994، بقيت الهوية الفلسطينية أقوى الهويات فيهما. إلاّ إنها فقدت جزءاً من هيمنتها بسبب تعزز الهويات التقليدية، وخصوصاً الهويتين الدينية والحمائلية. إن فشل عملية السلام وتدهور الوضع الاقتصادي، ولا سيما في انتفاضة الأقصى، ساهما في تعزيز شعبية الحركة الإسلامية، بقيادة "حماس"، وبالتالي في تعزيز الهوية الإسلامية. من

ناحية أُخرى، فإن تراجع الأحزاب الفلسطينية في هذه المرحلة، وخصوصاً أحزاب اليسار، ودعم السلطة الفلسطينية لنظام الحمولة، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وتجزئة الضفة والقطاع بواسطة عشرات الحواجز العسكرية إلى مناطق (أو كانتونات) مغلقة في انتفاضة الأقصى، أمور كلها عززت الهوية الحمائلية.

أمّا فيما يتعلق بتأثير اتفاق أوسلو في هوية الفلسطينيين في إسرائيل، فيبدو أن الهوية الفلسطينية تراجعت قليلاً في تلك الفترة في مقابل تنامي الهوية الإسرائيلية، وخصوصاً في أعوامه الأولى. وحدث ذلك، أساساً، بسبب تجاهل هذا الاتفاق هؤلاء الفلسطينيين، وبسبب دعوتهم من جانب السلطة الفلسطينية إلى دعم حزب العمل في انتخابات الكنيست. ويلاحظ أيضاً أن الهويات التقليدية، ولا سيما الحمائلية، تعززت في تلك الفترة، وتقدمت على الهوية الفلسطينية، ويعود ذلك ربما إلى تنامي شعور الفلسطينيين في إسرائيل بالتهميش المزدوج، وإلى فشل الأحزاب العربية في التأثير في سياسة الحكومة نحوهم ونحو الفلسطينيين عامة. وعلى الرغم من تراجع الهوية الفلسطينية في تلك الفترة، وخصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، فإنها بقيت أقوى كثيراً من الهوية الإسرائيلية، وذلك بسبب تصعيد إسرائيل سياستها القمعية في الضفة والقطاع من ناحية، وازدياد اتباعها سياسة التمييز والإقصاء المطبقة ضد الفلسطينيين في إسرائيل من ناحية أُخرى. وهذه النتيجة تنفي وجهة نظر سامي سموحا المتعلقة بسيادة الهوية "الإسرائيلية غير الفلسطينية" بين الفلسطينيين في إسرائيل.

لقد تبنى اتفاق أوسلو الموقف الإسرائيلي الداعي إلى فصل الفلسطينيين في إسرائيل عن باقي أبناء شعبهم في الضفة والقطاع، واعتبر "الخط الأخضر" حداً سياسياً لا يمكن تجاوزه. ونتيجة ذلك، تعزز لدى هؤلاء الفلسطينيين الشعور بالتهميش المزدوج، أي الشعور بأنهم مهمشون لا في المجتمع الإسرائيلي فحسب، بل في المجتمع الفلسطيني أيضاً. كما تعزز لديهم الإحساس بأن مصيرهم سيبقى مرتبطاً بإسرائيل وحدها، ولذلك ازداد تركيزهم في تلك الفترة على النضال في سبيل قضايا المواطنة والمساواة في المجتمع الإسرائيلي. وعلى هذه الخلفية يمكن فهم تراجع الهوية الفلسطينية لديهم في فترة اتفاق أوسلو. وبما أن فصل هؤلاء، سياسياً واجتماعياً، عن بقية شعبهم الفلسطيني، يساهم في إضعاف هويتهم الوطنية، وهذا ما حدث فعلاً في المرحلتين الأولى والثالثة، فإنه يتوجب على أي حل بشأن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الإبقاء، ولو بحد أدنى، على الانفتاح والتواصل بين الفلسطينيين في إسرائيل والتجمعات الفلسطينية الأُخرى. وبما أن حل الدولة الواحدة في فلسطين كلها، أكانت ديمقراطية أو ثنائية القومية، غير ممكن في المدى المنظور، إلاّ إن حل الدولتين في فلسطين، وهو الحل الذي يتفاوض الطرفان بشأنه، يمكنه تحقيق التواصل المطلوب (ربما عن طريق منح الفلسطينيين في إسرائيل جنسية مزدوجة، واحدة إسرائيلية وأُخرى فلسطينية). ■

المراجع

المراجع العربية

- أبو عمرو، زياد (1987). "أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948 – 1967". فلسطين، عكا: دار الأسوار.
- أبو هلال، ماهر (1997). "واقع التعليم العالي وعلاقته بالتنمية وسوق العمل في فلسطين". رام الله: وزارة التربية.
- البديري، موسى (شتاء 1995). "الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 21، ص 3 – 27.
- براند، لوري (1991). "الفلسطينيون في العالم العربي". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بردة، موشيه (2002). "إدراك الهوية والولاء لدى العرب مواطني إسرائيل" (بالعبرية). القدس: الكنيست/معهد الأبحاث والمعلومات. الموقع الإلكتروني: www.knesset.gov.il/MMM/data/docs/moo449/rtf
- بشارة، عزمي (شتاء 2000). "نواجه خطر أسرلة متسارعة". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 41، ص 31 – 62.
- بيرس، يوحنان ونيرا يوفال – ديفيس (1968). "حول الهوية الوطنية للعربي الإسرائيلي" (بالعبرية). مجلة "همزراح هحداش"، المجلد 18، العدد 1/2، ص 106 – 111.
- تراكي، ليزا (1990). "قبل الطوفان: تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة 1967 – 1987". مجلة "آفاق فلسطينية"، العدد 5، ص 27 – 57.

- الجرباوي، علي (1996). "أي نوع من السلطة المحلية نريد؟" نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- الحاج، ماجد (2000). "الهوية والتوجه لدى العرب في إسرائيل: حالة التهميش المزدوج" (بالعبرية). في: "الانقسام اليهودي – العربي في إسرائيل"، تحرير روت جفيزون ودفنا هاكر. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص 12 – 33.
- _____ (2005). "ميول في اللقاء والتوجه بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في المناطق" (بالعبرية). مجلة "مدِينا وحفْرا"، المجلد 4، العدد 1.
- حيدر، عزيز (1997). "الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- _____ (2006). "كتاب المجتمع العربي في إسرائيل" (بالعبرية). القدس: معهد فان لير/الكيبوتس الموحد.
- سلطاني، نمر (2003). "مواطنون بلا مواطنة". حيفا: مدى (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية).
- سموحا، سامي (1998). "أسرلة الهوية الجماعية والتوجه السياسي للفلسطينيين مواطني إسرائيل" (بالعبرية). في: "العرب في السياسة الإسرائيلية: قضايا الهوية"، تحرير إيلي ريخس. تل أبيب: مركز دايان، جامعة تل أبيب، ص 41 – 53.
- الصالحي، بسام (1993). "الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة". القدس: دار القدس للنشر والتوزيع.
- صايغ، روزماري (1983). "الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة". الطبعة الثانية. القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر.
- عفيفة، وسام (2005). "السلطة الفلسطينية استخدمت العشائرية". "مجلة العصر"، 2005/10/10. في الموقع الإلكتروني: www.alasr.ws/index.cfm?method=home.com
- كوهين، رعنان (2006). "غرباء في بيوتهم" (بالعبرية). جامعة تل أبيب: ديونون.
- كوهين، هليل (2002). "لاجئو الداخل في دولة إسرائيل/النضال من أجل الهوية" (بالعبرية). مجلة "همزراح هحداش"، المجلد 43، ص 81 – 101.
- المالكي، مجدي (1999). "الديمقراطية والمجتمع المدني". "مجلة السياسة الفلسطينية"، العدد 24، ص 33 – 53.
- مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي (1992). "كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل"، رقم 43 (بالعبرية). القدس.
- ميعاري، محمود (1986). "تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل". "مجلة العلوم الاجتماعية"، المجلد 14، العدد 1، ص 215 – 233.
- _____ (1990). "الفلسطينيون في إسرائيل: هوية وتعايش". مجلة "آفاق فلسطينية"، العدد 5، ص 58 – 77.
- _____ (ربيع 1992). "هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية – إسرائيلية؟" "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 10، ص 40 – 60.
- _____ (1996). "السلوك السياسي للطلبة الجامعيين في فلسطين". "مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد 23، العدد 2، ص 278 – 298.
- _____ (ربيع 2004). "أثر الانتفاضة في الهوية الجماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 58، ص 59 – 66.
- ميعاري، محمود وخنساء ذياب (2005). "الهوية الاجتماعية للطلبة العرب في كلية تأهيل معلمين واستعدادهم لربط علاقات اجتماعية مع الطلبة اليهود" (بالعبرية). في: "إيتاي زمران"، تحرير روت بورشتاين. القدس: كلية دافيد يلين للتربية.
- ميعاري، محمود ومحمد حيادرة (2006). "السلوك الانتخابي للعائلة العربية في إسرائيل: توحد أم تنوع؟" مجلة "الكرمة" (قسم التربية في المجتمع العربي في كلية دافيد يلين للتربية في القدس)، العدد 5، ص 197 – 209.
- هلال، جميل (1998). "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو". رام الله: مواطن؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- _____ (2002). "تكوين النخبة الفلسطينية". رام الله: مواطن.

- هيبرغ، ماريان وآخرون (1994). "المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- واكيم، واكيم (شتاء/ربيع 2001). "اللاجئون في وطنهم: الحاضرون الغائبون في إسرائيل". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 45/46، ص 90 – 104.
- يحيى – يونس، تغريد وحنه هيرتسوغ (2006) (بالعبرية). "النوع الاجتماعي والحكم في الحمولة: انتخابات أولية في الحمائل لاختيار مرشحين للسلطات المحلية في تجمعات عربية في إسرائيل". مجلة "مِدينا وحِفْرا"، المجلد 5، العدد 1، ص 1077 – 1104.

المراجع الأجنبية

- Baumgarten, Helga (Summer 2005). "The Three Faces/Phases of Palestinian Nationalism 1948-2005". *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXIV, no. 4, pp. 25-48.
- Birzeit University: Development Studies Program (2005). *Palestine Human Development Report,* 2004.
- FACTS Information Committee (1988). *Towards a State of Independence.* Jerusalem: FACTS Publications.
- Ghanem, As'ad and Naif Abu Sharkia (2003). *Local Councils Politics Among the Palestinian Arab Minority in Israel: The 2003 Elections for Local Councils.* Tamra: Ibn Khaldun/Arab Association for Research and Development.
- Ghanem, As'ad and Sarah Ozacky-Lazar (2003). "The Status of the Palestinians in Israel in an Era of Peace: Part of the Problem but not Part of the Solution". In *the Israeli Palestinians: An Arab Minority in the Jewish State.* ed. Alexander Bligh, London: Frank Cass.
- Lustick, Ian (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority.* Austin: University of Texas Press.
- Mi'ari, Mahmoud (1994). "Palestinian Workers in the Uprising". *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies.* Vol. XVIII, no. 2, pp. 65-84.
- _____Mahmoud (1998). "Self Identity and Readiness for Interethnic Contact Among Young Palestinians in the West Bank". *Canadian Journal of Sociology,* vol. 23, no. 1, pp. 47-70.
- Nashif, T. (Summer 1977). "Palestinian Arab and Jewish leaderships in the Mandate Period". *Journal of Palestine Studies,* vol. VI, no. 4, pp. 113-121.
- Nassar, Issam (2001/2002). "Reflections on Writing the History of Palestinian Identity". *Palestine-Israel Journal,* vol. 8, no. 4; vol. 9, no. 1, pp. 24-37.
- Peres, Y. and N. Yuval-Davis (1969). "Some Observations of National Identity of the Israeli Arabs". *Human Relations,* vol. 22, pp. 219-223.
- Porat, Yehoshua (1975). "The Palestinian-Arab Nationalist Movement". In *The Palestinians.* eds. Michael Curtis et al., New Brunswick, New Jersey: Transaction Books, pp. 121-127.
- Rouhana, Nadim (1984). *The Arabs in Israel: Psychological, Political and Social Dimensions of Collective Identity.* Ph.D Dissertation. Detroit, Michigan: Wayne State University.
- Smooha, Sammy (1984). *The Orientation and Politicization of Arab Minority in Israel.* Haifa: Haifa University.

- Tessler, H. (1977). "Israeli Arabs and the Palestinian Problem". *Middle East Journal,* vol. 31, pp. 313-329.
- Ynet (4/11/2007) (in Hebrew). *"The Arabs in Israel Feel Primarily Arabs and Palestinians".* www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3353223,00.html

(*) أستاذ علم الاجتماع في جامعة بير زيت، فلسطين.

(1) "الخط الأخضر" هو مصطلح يرمز إلى حدود الهدنة التي أقرتها الأمم المتحدة سنة 1949، والتي تفصل إسرائيل عن الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة (لبنان؛ سورية؛ الأردن؛ مصر).

(2) في دراسات سابقة بشأن هوية الفلسطينيين في إسرائيل (ميعاري 1986؛ ميعاري 1992؛ ميعاري وذياب 2005) تم التمييز بين ثلاث مراحل في تطور هذه الهوية: 1948 – 1967، و1967 – 1973، ومرحلة ما بعد سنة 1973. وبسبب ضيق المرحلة الثانية واتساع المرحلة الثالثة، بالإضافة إلى أسباب موضوعية أُخرى أهمها اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلتُ في هذه الدراسة تقسيم فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، الذي بدأ في سنة 1967 ولا يزال مستمراً، إلى مرحلتين يفصل بينهما اتفاق أوسلو الموقع في سنة 1993، لما لهذا الاتفاق من تأثير كبير في مجرى القضية الفلسطينية.

(3) كان أحمد سعيد مدير إذاعة "صوت العرب" من القاهرة، واتسمت تعليقاته بطابعها القومي – الناصري والحماسي والديماغوجي.

(4) يعود هذا التحفظ إلى اختلاف مجتمع البحث بين مسحَي الطلبة في سنة 1994 (طلبة جامعة) وبين مسوح الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات 1997 و2001 و2006 (سكان في الثامنة عشرة من عمرهم فأكثر). ومع ذلك، فإن عدم ظهور فوارق واضحة في الهوية بين الطلاب وبين بقية المبحوثين في المسوح الثلاثة في الضفة والقطاع، يعزز هذه المقارنة.

(5) تراوحت نسبة المسيحيين في عيِّنات مسوح السنوات 1997 و2001 و2006 ما بين 2٪ و3٪، وهي مساوية تقريباً لنسبتهم الحقيقية بين سكان المناطق المحتلة منذ سنة 1967. أمّا نسبتهم في عيِّنتي الطلبة في سنة 1994 فكانت أكبر (نحو 12٪)، وذلك بسبب قرب جامعة بير زيت من التجمعات المسيحية، وخصوصاً في رام الله والقدس.

(6) أستغرب لماذا لم يسأل سموحا سؤالاً عن مدى ملائمة صفة "فلسطيني" لوصف الهوية(!). أعتقد أنه لو فعل ذلك لاتضح له أن أفراد عيِّنته، في أغلبيتهم الساحقة، يرون أن كلمة "فلسطيني" تلائم وصف هويتهم.

(7) عرّف أفراد العيِّنة هويتهم كالآتي: فلسطيني 4.9٪؛ عربي 11.5٪؛ إسرائيلي 13.1٪؛ عربي فلسطيني 8.4٪؛ عربي فلسطيني إسرائيلي 28.1؛ عربي فلسطيني مواطن إسرائيلي 34٪ (Ghanem and Ozacky-Lazar 2003, p. 276). وأنا أتحفظ على الخيارين الأخيرين لأنهما لا يوضحان وزن مركّبات كل منهما. فمثلاً، هل الذين صُنفوا ضمن هذين الخيارين يشعرون بالتساوي بأنهم فلسطينيون وإسرائيليون؟ لا أعتقد ذلك.

(8) يعود ذلك إلى سببين: (1) اختلاف مجتمع البحث في الدراستين، إذ إن مجتمع البحث في سنة 1988 كان طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الثانوية العربية في إسرائيل، بينما كان في سنة 2003 الطلبة العرب في كلية دافيد يلين للتربية في القدس. (2) اختلاف عدد قيم (أو خيارات) الأسئلة التي بحثت في الهوية، فأسئلة سنة 1988 شملت خمس قيم (يشعر قليلاً جداً؛ يشعر قليلاً؛ يشعر بدرجة متوسطة؛ يشعر كثيراً؛ يشعر كثيراً جداً). أمّا أسئلة سنة 2003 فضمت أربع قيم فقط (يشعر قليلاً جداً؛ يشعر قليلاً؛ يشعر كثيراً؛ يشعر كثيراً جداً).

(9) تختلف التقديرات بشأن عدد لاجئي الداخل، أي الفلسطينيين الذين هُجروا عن قراهم خلال حرب 1948 أو بعدها مباشرة، وبقوا داخل إسرائيل. فمثلاً، قدّر واكيم واكيم (واكيم 2001، ص 93)، وهو سكرتير جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل، عددهم في سنة 1950 بنحو 40.000 نسمة، وعددهم في سنة 2000 بـ 250.000 نسمة تقريباً. أمّا التقديرات الإسرائيلية، ولأسباب سياسية وإعلامية معروفة، فتقلل من

عدد هؤلاء المهجرين، وتذكر أنه بلغ 25.000 شخص، و13.000 شخص، على التوالي (كوهين 2002، ص 85).

(10) يمكن الافتراض أن الأسئلة لو ضمت في سنة 2003 خمس قيم (أو خيارات)، على غرار أسئلة سنة 1988، لا أربع قيم، لكانت نسب الذين (يشعرون كثيراً أو كثيراً جداً) بأنهم فلسطينيون، والذين (يشعرون كثيراً أو كثيراً جداً) بأنهم إسرائيليون، أقل من النسب الموجودة في الجدول.

(11) أعتقد أن سموحا وصل إلى هذه النتيجة بسبب خطأين كررهما في تصنيفه للهويات في مسوحه المتعددة: الأول هو تصنيفه "عربي" ضمن "الهوية الإسرائيلية غير الفلسطينية" إذ ليس هنالك أي منطق فيه؛ الثاني هو تصنيفه "فلسطيني في إسرائيل" ضمن "الهوية الفلسطينية – الإسرائيلية"، فكلمة "إسرائيل" في هوية "فلسطيني في إسرائيل" تعبر، من وجهة نظري، عن مكان إقامة، ولا تعكس هوية إسرائيلية (أنظر ميعاري 1992، ص 56 – 58).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx